

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

النمو الاقتصادي

من المتوقع انخفاض مستوى النمو الاقتصادي بما يعكس التوقعات بانخفاض الأسعار العالمية للحديد الذي تمثل صادراته نحو ثلث الصادرات الإجمالية. في هذا الإطار، يتوقع انخفاض الأسعار العالمية للحديد إلى نحو 88 دولار للطن المتري الجاف عام 2019 إلى نحو 70 دولار في المتوسط خلال عامي 2020 و2021 مقابل 188 دولار للطن المتري الجاف عام 2011. كما سيبقى النشاط مدعوماً بالزيادة المتوقعة للإنتاج في قطاعات الزراعة والصيد والثروة الحيوانية بدعم من الاستثمارات والمشاريع الحكومية الهادفة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

ارتفع المستوى العام للأسعار خلال عام 2020 بحوالي 2.4 في المائة⁽¹⁾ مقارنة مع المستوى المسجلة عام 2019، حيث ارتفعت أسعار كل من المواد الغذائية، والصحة، والنقل، والسكن، والملابس، والآثاث، والمطاعم، والتعليم. تجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم خلال شهر يناير 2021 قد بلغ 2.2 بالمائة مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق.

فيما يخص التوقعات خلال عامي 2021 و2022، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.9 بالمائة خلال عام 2021. بالنسبة لعام 2022 يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.6 بالمائة.

التطورات النقدية والمصرفية

يهدف البنك المركزي إلى تحقيق مستويات مستقرة للمستوى العام للأسعار، والحفاظ على معدلات التضخم في مستويات معتدلة في ظل بعض التحديات التي تواجه إدارة السياسة النقدية المتمثلة لاستقطاب السيولة خارج القطاع المصرفي. خلال أفق التوقع ستواصل الحكومة الموريتانية مساعيها للحد من تسرب العملة خارج القنوات الرسمية لتحسين فعالية السياسة النقدية.

في اجتماع مجلس السياسة النقدية للبنك المركزي الموريتاني المنعقد في نهاية نوفمبر 2020، قرر المجلس رفع أسعار الفائدة على الاحتياطيات الإلزامية للبنوك من 5 في المائة إلى 6 في المائة مع الإبقاء على جميع المعدلات الأخرى دون تغيير⁽²⁾، كما ناقش الاجتماع بالإضافة إلى مواضيع أخرى، الآثار المحتملة لزيادة حجم السيولة المصرفية على أسعار السلع الاستهلاكية.

التطورات المالية

من المتوقع على ضوء ارتفاع مستويات الاعتماد على إيرادات متحصلات القطاع الاستخراجي ممثلة في الإيرادات المتدفقة إلى الخزنة العامة نتيجة تصدير الحديد التي يساهم بنحو ثلث الإيرادات العامة، والتوقعات باستمرار أسعاره عند مستويات منخفضة خلال عام 2021، والتوقعات بتحسين مستويات الطلب العالمي عليه لاسيما من الصين، زيادة مستويات الإيرادات العامة خلال أفق التوقع. في الوقت الذي ستستمر فيه حاجة الحكومة إلى زيادة مستويات الإنفاق العام للتغلب على التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا وحفز مستويات الإنفاق العام لاسيما الاستثماري بهدف التخفيف من معدلات البطالة.

¹ المكتب الوطني للإحصاء، موريتانيا، (2020) المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك، ديسمبر.

² البنك المركزي الموريتاني، (2020)، بيان مجلس السياسة النقدية عقب اجتماعه غير العادي المنعقد يوم 2020/11/30.